الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للإندماج الإقتصادي الإقليمي

بن عزوز محمد[1]

مقدمة :

تتنوع الأسباب التي تدعو الدول للإنضمام إلى إتفاقيات التجارة الإقليمية، وقد تتجاوز هذه الدعوات الأسباب الإقتصادية، إذ تشمل هذه الأخيرة زيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق، والتمتع باقتصاديات الحجم واستقطاب اكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز إصلاحات السياسة الداخلية، وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين، إلاّ أن دوافع الإنضمام لإتفاقيات التجارة الإقليمية لا تقتصر على أسباب إقتصادية فحسب، وإنما تتم صياغة هذه الأخيرة في أغلب الأحيان لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو إستراتيجية .

ضمن هذا التصور جاءت أطروحة الإقليمية الجديدة لتعزز موقفها الإستراتيجي في ظل رؤية متفتحة تجمع بين أنظمتها، إقتصاديات متباينة ساهمت إلى حد ما في تطوير المفاهيم المرتبطة بالإندماج الإقتصادي الإقليمي، هذا الإتجاه دعمته المادة 24 من إتفاقية "الجات"[2]، والتي ساهمت في بروز العديد من أنظمة التكتل الإقتصادي الإقليمي، مما جعل الكثير من الأدبيات الإقتصادية والسياسية تصف هذا الشكل بالإقليمية المتفتحة .

من هذا المنطلق فإن الأسئلة التي نسعى الإجابة عليها تتمحور في الآتي :

- ماهي الإقليمية الجديدة ؟ وما هي أهدافها، الأسس التي ترتكز عليها ؟
- ماهي أشكالها واتجاهاتها و أبعادهـــا ؟
- هل هناك علاقة بينها وتعددية الأطراف ؟
- ما هي سياسات الدعم والمساندة التي تتيحها الإقليمية ؟

---

[1] أستاذ مساعد (أ) بالمدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

[2] - تنص المادة في بندها (4) و(5) و(8)"على الأطراف المشاركة في أي إتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة، أن يلتزموا بإزالة الرسوم وسائر التنظيمات التقييدية .....بالنسبة لكل التجارة الفعلية بين الأقاليم المشاركة أو على الأقل بالنسبة لكل التجارة في المنتجات الناشئة من هذه الأقاليم".

أولا: الإطار الفكري الإقليمية الجديدة

1- مفهوم الإقليمية الجديدة:

هناك مفاهيم عديدة تحاول أن تترجم الإقليمية الجديدة، علما أن هذه المفاهيم لا تستند إلى أي نظرية إقتصادية بديلة للإندماج، وإنما تتبع أسلوبا براجماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها الدول الصناعية الكبرى، حيث يصوّر الأمر على أنه أفضل أسلوب من أجل التنمية مع بلد أو مجموعة بلدان أقل نموا.

في سياق هذا المنهج قدم "**برجيستن** 1997"[1] مصطلحات عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها"بالمفتوحة [2]"، نذكر منها :

المدخل المفتوح : ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد إتفاقية الإندماج الإقليمي الإنضمام إلى تلك الإتفاقية .

الإقليمية ذات الأفضلية غير الإشتراطية : يصطلح عليها أيضا بـ"التعددية المنظمة"، حيث يرون هذا الإختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر، ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة حيث المبادلات جزء أساسي من التحرير.

الإقليمية ذات الأفضلية الإشتراطية :

---

[1]- برجيستن (1997)، باحث في الشؤون الإقتصادية الإقليمية لدى البنك الدولي، أهتم بشؤون التعاون لمجموعة دول حوض الباسيفيكي الأسيوي، حيث خلص إلى أن أهداف هذه المجموعة هو التحريرالعالمي الذي يحقق التحرير الداخلي والذي يتوافق وأسلوب منظمة التجارة العالمية.

[2]- يقصد بها الأقاليم الأكثرإنفتاحا على باقي العالم، علما أن صفة الإنفتاح تأخذ صورتين، الأولى تنفي عن المجموعة المندمجة الإقتصار على أعضاء بعينهم، وهو ما تميزت به التجربة الأوروبية منذ بدايتها، الثانية وعلى الرغم من تمسك مجموعة أعضائها بحدود إقليمها، إلا أنها حرصت على إقامة علاقات وثيقة مع أطراف من خارج إقليمها، وهو ما تميزت به أيضا تجربة الآسيان.

يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة، التي تطرح تمييز تجاري مغري، حيث تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق، وهذا يعني أن الإنضمام إلى هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات، بقدر ما هو مرهون بشروط.

وفي صورة منتقدا لها يرى"**سمير أمين**" أن الإقليمية الجديدة والتي تحتكم أطرافها إلى دول المركز،هي صورة لإعادة إنتاج التخلف والتبعية الإقتصادية"، وعليه يؤكد أن إقامة سوق داخلية متكاملة في إطار المساحات الأكبر في دول الجنوب هي ضرورة لإنجاز تلك التنمية المنشودة ولا بديلة عنها [1].

إن **التعريف** الذي يمكن أن نتفق معه هو أن " الإقليمية الجديدة هي الجمع بين "عناصر متباينة" بمعنى أنه يتم فيها الجمع بين دول متقدمة ودول نامية، بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية ، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإندماج، ويميزها عنصر **القيادة** الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية والنمو متقدما، بإعتبارها دول **مساهمة ومساندة** للإصلاحات الإقتصادية المطلوب تنفيذها في البلدان النامية ."

إن القراءة التي يمكن أن نستنتجها من هذه التعاريف هي أن أطروحة الإقليمية الجديدة تتميز بمفهوم "دولة مركز أو قائد" core state، وتقدم الدول المتقدمة على أنها دولة "قائدة" تعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما.

---

[1]– عبد العليم طه، إشكالية التكامل الإقتصادي العربي، دراسة قدمت لدى معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1993، القاهرة ص24.

2- مفهوم القيادة الإقليمية : يؤكد " جون هيدسون " HUDSON [1]»
« 1999 أن هناك بعض الأقاليم تفتقر إلى وجود إجماع حول من يتولى دور القيادة فيها، حيث يقول أن لهذا العامل دورا لا يمكن إغفاله في عدم نجاح بعض التجارب منها "منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية" [2] .

تبين هذه النظرة أن وجود دولة قائدة تتمتع بمستوى رفاهية ونمو اقتصادي مرتفع، كان من أسباب النجاح في بعض المناطق والأقاليم ، وقد كانت تجربتي "الاتحاد الأوروبي و تجمع النافتا" دليلا على ذلك، حيث لعبت كل من ألمانيا وفرنسا هذا الدور في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة في" النافتا "[3].

3- أهداف الإقليمية الجديدة :

تطرح صيغة الإندماج الإقليمي وفق الرؤية الجديدة جملة من الأهداف نذكر منها [4] :

- تحسين إستخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثلا.

– تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.

– تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية والطلب للعمل.

– تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الإقتصادية بين الأقاليم.

---

[1]– إقتصادي إسكندنافي له إهتمام بالأفكار الجديدة للإقليمية واتجاهاتها، صدر له كتاب في العلاقات الإقتصادية الدولية تم ترجمته من قبل دار المريخ السعودية، الرياض سنة 1998.

[2]–Hudson ,Michael " Introduction :Arab Intégration An overview" 1999 ; the middle East dilemma, center for contemporary Arab Studies Georgetown Universty.p 67.

[3]– أحمد جلال وبرنارد هوكمان،الإندماج الإقتصادي العربي،المرجع السابق، ص 31.

[4]– محمد حامد عبد الله،الإقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود،السعودية 1998ص 46.

ثانيا- الإقليمية الجديدة - الأشكال و الاتجاهات :

1-أشكال الإقليمية الجديدة : لا تلغي الإقليمية الجديد الإندماج عبر السوق، أو عبر المشاريع، أو عبر المؤسسات أو غيرها من الأشكال، وإنما تعمل على إيجاد صيغ تحقق الإندماج المرن(Intégration Flixible)، الذي ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي للإندماج والتشابك بين التكتلات الإقتصادية عبر مداخل مختلفة، وهو ما جعل بعض الآراء(منهم ناصر السعيدي)[1] تنادي به باعتباره من بين المناهج الحديثة للإندماج .

أ-التوسع الرأسي : المقصود هنا هو تعميق الإندماج الإقتصادي الذي يهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز المعيقة لتجار السلع بواسطة آليات شفافة، حتى ولو كان هناك نوع من الإختلاف بينها، مع العلم أن الإختلاف أو التباين يمس أساسا المرحلة الإنتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير[2].

ب- التوسع الأفقي : المقصود هنا هو إختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم، بحيث تصل إلى تعدد الإختيارات ويطلق على النوع بـ " الإقليمية الجمعية "، حيث ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الإنفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية للإستثمار الأجنبي، علما أن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية فحسب، وإنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الإنتاج والتجارة .

---

[1]- ناصر السعيدي ، وزير الإقتصاد والتجارة والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان، باحث في السياسات الإقتصادية الإقليمية (العربية على وجه التحديد) .

[2]- سعود البريكان وآخرون،التكامل الإقتصادي العربي(تحديات والأفاق) الندوة الرابعة لصندوق النقد العربي، أبو ظبي أيام 23/ 24 فيفري 2005، ص ص 28-31.

يطلق على هذا الشكل أيضا الإندماج العميق[1]" Deep Intégration"، كون الدول تبحث فيه عن المنافع، وعليه تسعى الكثير من الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية إلى الإرتباط بإتفاقيات مع عدة أطراف، ثنائية أو متعددة، وقد تعتبر " تشيلي " مثالا على ذلك، حيث تتبع سياسات إقتصادية متحررة وتشارك في 12 إتفاقية، منها اتفاق التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000، ومع المكسيك سنة 2002، ومع الولايات المتحدة سنة 2002، وسنغافورة سنة 2003 [2].

2- إتجاهات الإقليمية الجديدة : تميزت تجارب الإندماج الإقليمي بالمنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات، وهي من بين أسباب نجاح التجربة الأوروبية، لكن التحولات الإقتصادية العالمية وتأثيراتها من جهة، وتفكك هيكل الإنتاج الصناعي العالمي من جهة أخرى أكدته المقاربة التي قدمها(p.krugman)، والتي تبين مفهوم الأسواق المجزأة ، حيث تفسر مبادلة المنتوجات المتشابهة بين البلدان الصناعية [3]. هذا التحول وإن كان قد بدأ مبكرا في بعض الأقاليم دون الأخرى، فإن البلدان التي تملك نفس المزايا وتنتج نفس المنتوج لم تعد معيارا للإختلاف بين هذه الأخيرة، وإنما تكاليف الإنتاج، والنوعية، والجودة

[1]- يذهب إلى أبعد من مجرد إزالة الحواجز الرسمية أمام التجارة ليشمل وسائل مختلفة لتقليص العبء الدولي المترتب على التباين بين التنظيمات الوطنية، مثل قيام بلد بقبول شهادة مقدمة من دولة أخرى تفيد عن توفر مستوى مرض على صعيد استيفاء معايير الأداء والصحة والسلامة وغيرها، وعليه فإن الإندماج العميق يستوجب تغيير القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية نتيجة الإتفاقيات الثنائية أو الدولية لكي يتم توحيدها أو جعلها أكثر تجانسا،لمزيد من المعلومات أنظر: سعود البريكان وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 31.

[2]- رابح فوضيل، التكامل الإقتصادي الأورو–مغاربي بين العولمة والإقليمية،(دكتوراه دولة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004، ص 62.

[3] –Bensidoun.l,et Chevallier.A, " Economie mondial" édition la découverte ,Paris 2003,p 69.

هي التي أصبحت تحدد أذواق المستهلكين [1]. هذه الرؤية تترجم إتجاهات الإقليمية الجديدة، والتي أصبحت تتميز بمظهرين [2] :

الأول، ويعبر عن الشكل التجاري الإقليمي، و**الثاني،** قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي، حيث يمكن حصر هذه الإتجاهات في نموذجين هما :

- النموذج التجاري :

وتميزه مستويات معينة تعمل في مجملها على إرساء مناطق للتبادل الحر وإزالة العوائق التجارية بصفة تدريجية ، وتذهب إلى حد حرية إنتقال العمالة ورأسمال والسلع والخدمات. تترجم هذا النموذج إتفاقية الإمتيازات غير المتماثلة (إتفاقيات يبرمها الإتحاد الأوروبي) التي تتأسس بين دول الشمال ودول الجنوب، والتي تقوم على تنازلات أحادية للإمتيازات لصالح بعض الدول المصدرة دون أن تحصل الدول المستوردة على نفس الإمتيازات، علما أن هذه الإتفاقيات تقوم على المعاملة بالمثل فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية ، فهي ترمي إلى تقليص أو إلغاء هذه الأخيرة داخل المنطقة، مع إحتفاض كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه دول خارج الإتفاقية ، فهي لا تشمل تنسيق السياسات التجارية ومن أمثلتها إتفاقية النافتا واتفاقية التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط [3].

- النموذج الصناعي :

---

[1] – فوضيل رابح، المرجع السابق ذكره، ص 65.

[2]– محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1999، ص39.

[3]– شيخ فتيحة، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر سنة 2006، ص 65.

لا تعير الإقليمية الجديدة وفق الأنماط الجديدة للتخصص وتقسيم العمل أهمية للتقارب الجغرافي، وإنما تتجه نحو تشكيل تكتل صناعي يتميز بظهور نوع آخر من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة ، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة – Intra – Industry– ، وفي ظل تفكك هيكل الإنتاج العالمي أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين عدد من الدول، بل بين المقاطعات أو الولايات، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة -Intra-Firm،علما أن هذا النوع من التخصص أصبح يقوم أحيانا بين دول صناعية وأخرى نامية [1].

ثالثا–الإقليمية وتعددية الأطراف التوافق أم التضاد:

لقد تعددت الآراء حول طبيعة العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف، يمكن تقديمها كما يلي: [2]

الرأي الأول : ويؤكد أن التكتلات الإقليمية من خلال فرض سياسات حمائية تجاه الأعضاء خارج التكتل، وتبادل المزايا والأفضليات بين أعضائه ستؤدي في النهاية إلى إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف.

الرأي الثاني : يؤكد أنه لا يوجد تعارض بين سياسات التكتلات الإقليمية وتعددية الأطراف ما دام كل منهما يحاول ألا يصطدم بالآخر ، التكتلات الإقتصادية تبني سياسة تجارية تهدف من خلال هذه إلى تحقيق خلق التجارة بين دول الأعضاء، وتحقيق فوائد لكافة الدول طالما أن التبادل السلعي والخدمي يحقق أفضل إستخدام للموارد الإقتصادية من حيث الإنتاج بجودة عالمية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة إستيراد نفس المنتوجات أو الخدمات من دول أخرى غير تلك الأعضاء في التكتل، أما إذا كانت التجارة المتبادلة بين

---

[1] – محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص 40.

[2]– أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002، ص 170.

الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس إستبدال سلعة أو خدمة ذات جودة أعلى، وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلع وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة أو أعلى تكلفة منها ، ففي هذه الحالة يحدث التصادم بين الإقليمية وتعددية الأطراف، وتكون الآثار السلبية أكبر على المدى الطويل.

إن التداخل بين الصيغتين فيما يتعلق بالمزايا والإلتزمات، تدفع بالإقليمية نحو مواجهة الطرق المتعددة لتحسين مصداقيتها أكثر من الإتفاقيات المتعددة الأطراف وخاصة العلاقة مع منظمة التجارة العالمية، وهناك عدة أسباب تجبرها على ذلك وهي [1]:

– تسمح إتفاقيات الإندماج الإقليمي للدول بتجاوزات في أمور يصعب مناقشتها أمام أطراف عديدة، بما في ذلك تعميق الإندماج، والتماثل في قواعد الإستثمار.

– تختلف القواعد التي تسير منظمة التجارة العالمية عن تلك التي تسير الإتفاقيات الإقليمية، خصوصا فيما يتعلق بالآثار التي قد تحدثه دولة ما، ذلك أن كثيرا من الدول تتأثر بأفعال دولة ما من خلال منظمة التجارة العالمية أكثر مما لو كان ذلك من خلال إتفاقيات الإندماج الإقليمي.

رابعا: الأبعاد الإقتصادية للإقليمية الجديدة

1 – أبعاد الإندماج الإقليمي :

هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في إستغلالها،منها التجاري، والجغرافي، وتنسيق السياسات، والإستراتيجي، يمكن عرضها على النحو التالي:

1-1- البعد التجاري : La Dimension Commerciale

[1]– الضغوطات التي تمارسهاOMC والتكتلات الإقليمية الكبرى على الدول النامية في ظل الإتفاقيات التجارية، من أجل تحرير أكثر يضع مصداقية التكتل أمام ميزان الربح والخسارة، وهو ما ميز إتساع فترة الحوار بين البلدان الراغبة في الإنضمام إلى إحدى الصيغتين،لمزيد من المعلومات **أنظر**:موريس شيف، ووال.ألن ونترز، التكامل الإقليمي والتنمية، البنك الدولي، 2003، ،ص 113.

تشير نظرية التجارة الدولية في هذا المجال إلى أن آثار الإنفتاح في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للإقتصاديات[1]، وتطرح إتفاقيات التبادل الحر مهما كان شكلها مشكلة كلفة الحصيلة الجبائية التي تترك آثارها على البلدان الأقل نموا، باعتبارها مصدرا أساسيا لحكومات هذه الأخيرة، وعنصر سيادتها أيضا، كما تطرح الإقليمية الجديدة آليات[2] داخلية لحماية الدول الأعضاء والمتضررين، وهو ما تترجمه آليات وصيغ الحمائية المتبعة في بعض التكتلات الإقتصادية منها الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.

ترتكز عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول بالأساس على آليات الحماية وتعويض الأضرار، وعليه فإن غياب الآليات التي تعالج توزيع مكاسب الإندماج داخل كل دولة على حدة يمثل إعاقة للجهود الهادفة لتحقيق إندماج إقتصادي وهو ما يفسر إنهيار منطقة التجارة الحرة لأمريكا وتحالف الأديان نتيجة للخلافات التي وقعت بشأن تقاسم منافع وتكاليف الإندماج [3]. مع العلم أن إتفاقيات التبادل الحر في ظل الحمائية الشديدة تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي والتخصص بين منتجين غير أكفأ نسبيا، ومن ثم تؤدي إلى تحويل التجارة [4]، وعليه فإن الآليات التي تطبقها الإقليمية الجديدة ليست شديدة فهي أكثر إنفتاحا.

في هذا السياق يطرح مشكل التخصص والذي قد يفسر أثار الإندماج، حيث تتخصص البلدان النامية في مشروعات صناعية أو غير صناعية، لكن عوائدها ثابتة نسبيا، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في ظل سوق تتميز

---

[1]– فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 72.

[2]- راجع في هذا الصدد ما كتبه الباحث (Shafik,Nemat 1994) في مركز المصري للدراسات الإقتصادية حول أنواع الحماية وكيفية تعويض الأضرار الناجمة عن عملية الإندماج الإقليمي.

[3]– أحمد جلال وآخرون،الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل والواقع،(ECES) 2004، ص31.

[4]– أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق العمل،المركز المصري للدراسات الإقتصادية (E.C.E.S)، ص6

بدرجة عالية من الإنفتاح، وعليه فإن مزايا المقارنة الداخلية بين أعضاء التكتل الإقليمي من جهة ومزايا المقارنة الخارجية إزاء بقية العالم من جهة أخرى ينتج عنها آثار قد تؤدي إلى التقارب أو التباعد[1]، علما أن مزايا المقارنة التي تعتمدها إتفاقية الإندماج الإقليمي ترتكز خصوصا على اليد العاملة المؤهلة، وكثافة رأسمال، يلاحظ أن نسبة هذين العنصرين في البلدان الأقل نموا منخفضة عن المعدل العالمي، إلا أن حيازة بعض البلدان النامية للموارد ولعوامل الإنتاج قد يؤدي إلى التقارب وهو ما تترجمه الإقليمية الجديدة على أرض الواقع فيما يتعلق بالإندماج الإقليمي، ذلك أن إنفتاح دول الشمال على بعضها البعض يفسر حالة التقارب، كما أن إنفتاح هذه الأخيرة على دول الجنوب يفسر أيضا حالة التقارب، **ينطبق هذا على البلدان التي تكون مزاياها المقارنة غير مختلفة عن المعدل العالمي أو القريبة منه، كما ينطبق أيضا على البلدان التي لها قدرة على تحقيق النمو، وتتميز بتماثل في منتجاتها.**

1-2- تنسيق السياسات :

ثمة إتفاق بشأن تكاليف الإندماج كونها غالبا ما تؤدي إلى بعض التكاليف الإنتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد ، وقد تكون هذه الأخيرة مرتفعة الأمر الذي يسفر عنه ضغوطات إجتماعية، ومن أمثلة تكاليف التكيف نجد "إنخفاض الإيرادات الجمركية، إتساع فجوة ميزان المدفوعات، والأضرار بصناعات إحلال الواردات ، وإرتفاع معدلات البطالة"، وعلى الرغم من أن المنافع قد تفوق التكاليف قصيرة ومتوسطة الأجل- في ظل مؤسسات فعالة -،

[1]- فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 73.

إلا أن الساسة ينظرون إلى هذا الأجل باعتباره أطول بكثير مما يودون تقبله، ويصدق هذا الوضع على كافة التجارب الإقليمية [1].

1-3-البعد الإستراتيجي [2]: La Dimension Stratégique

تعتمد التحولات الإقتصادية السريعة التي يفرزها الإقتصاد العالمي الجديد على التوسع الصناعي الذي تديره وتتحكم فيه الشركات العالمية ضمن إستراتيجية محكّمة وإقليمية جزئية ونظرية الألعاب. هذه الأخيرة تعتمد على الإستراتجيات المحتملة [3] وتثبت أنه من الممكن تكوين كيانات إقتصادية أو أقاليم جزئية دون أن ينجم عنها أضرار تلحق بالبلدان غير الأعضاء في هذه الكيانات.

نظرية الألعاب " La théorie des Jeux" ضمن هذه الرؤية يمكن أن تحقق التبادل الحر عبر سلسلة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية المتشابكة والداعمة للإندماج الإقليمي، لكن شريطة أن توضع في إطار إستراتيجي يبحث كل طرف من الأطراف على تعظيم نسبة أرباحه والتقليل من الآثار التي يمكن أن تنجم من جراء عملية الإندماج، لأن القاعدة التي تعتمدها هذه النظرية هي

" اختر إستراتيجيتك المعبرة والممثلة لمصالحك بصورة حسنة، مفترضا أن خصمك يقوم بتحليلها، ويكون رد فعله الأفضل المعبر والممثل لمصالحه "، بمعنى أنه يجب عليك أن تفكر حسب أهداف وردود أفعال خصمك وتأخذ قراراتك وفق سير أهدافه وردود أفعاله [4] .

---

[1]- أحمد جلال وآخرون، الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل والواقع، المرجع السابق، ص ص، 28 – 30.

[2]- أستخدم المصطلح سنة 1902 من قبل " فالنتين شيرول " مراسل التايمز البريطانية، علما أن المصطلح هو نتاج للفكر الإستراتيجي البريطاني عندما أسس " وانستون تشرشل " وزير المستعمرات سنة 1928 إستراتيجية للإنتداب البريطاني تخص العراق،شرقي الأردن،فلسطين،لمزيد من الملومات **أنظر:** زكي حنوش، المرجع السابق، ص 51.

[3]- سوزان. لي، أبجديات علم الإقتصاد، مركز الكتب الأردني، 1988 ص 98.

[4]- فوضيل رابح، مرجع سابق ذكره، ص 70.

وبالاعتماد على مبادئ نظرية الألعاب، فيما يتعلق بالتعاون التنافسي أو ما يصطلح عليه بـ " Jeux- Coopératif "[1] في إستراتيجية التجارة البينية التي ترتكز على إزالة الحواجز الجمركية أمام المبادلات التجارية ، فإن أطراف الإتفاقيات التجارية ضمن هذا المسعى تأمل أن تحقق أكبر منفعة ممكنة، وبناءا عليه تتخلى تدريجيا عن مبدأ الحماية التجارية، علما أن هذه الأخيرة تشكل إحدى عوائق الإندماج الإقتصادي ، ذلك أن الواقع أثبت أن الأطراف تبحث عن مصالحها الإقتصادية والسياسية، مما يجعلها تختار الحماية التجارية، لكن هذا الإختيار لا يؤهلها للإندماج خصوصا عندما تكون أمام حالة إختيار مبدأ التبادل الحر.

وبتطبيق هذه الإستراتيجية في محاولة يفترض فيها أن هناك تعاونا بين بلدين فقط، حيث يكون أمام الأطراف إما إختيار الحماية أو إختيار التبادل الحر، فإن صعوبة الإختيار هنا تكمن في المكاسب المحتملة التي يأمل أن يحصل عليها كل طرف من الأطراف، من هذا المنطلق حاول العديد من الباحثين تفسير أساسيات هذه الإستراتيجية عبر مثال مأزق السجين " Dilemme du Prisonnier " منهم الباحث الإقتصادي " Guillonchon. Bernard " الذي حاول ترجمة هذه الإستراتيجية إنطلاقا من هذا المثال الشهير والمدون في الجدول أدناه.

إختيار الرفاهية الإستراتيجية للتبادل الحر أو للحماية

		إختيار البلـــد " ب "	
		التبادل	الحمـــاية

[1] - LASKAR. D , Accords Régionaux : Une approche en terme de jeux coopératifs , Revue économique N° 03 , p 797, Année 1996.

		الحـــر	
إختيار البلـــد " أ "	التبادل الحـر	أ = 10 ب = 10	أ = 3 ب = 12
	الحمـــاية	أ = 12 ب = 3	أ = 5 ب = 5

Source : B.GUILLOCHON&A.KAWECKI
Economie internationale edit .DUNOD 2006 ,.P123.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الإختيارات التالية :

الإختيار الأول ويفترض فيه إختيار" ب " للتبادل الحر، فإن رفاهية " أ " تكون كبيرا عند حالة الحماية مقارنة بالتبادل الحر أي أن 10 أقل من 12، أما **الإختيار الثاني** يفترض فيه إختيار"ب" للحماية، فإن رفاهية "أ" تكون كبيرا عند حالة الحماية أيضا مقارنة بالتبادل الحر أي 3 أقل من 5.

في كل الحالات سوف يختار" أ" الحماية ، وعليه فإن منطق التعاون يفرض على"ب"إختيارها أيضا، إلا أن هذا الإختيار يمثل في الجدول أعلاه أسوأ وضعية ل" أ" ول "ب" حيث الرفاهية الإجمالية تساوي 10، بينما أحسن وضعية ل" أ " و"ب"هي حالة التبادل الحر حيث تساوي فيها الرفاهية الإجمالية 20.[1]

إستراتيجية الرفاهية تؤكد من خلال هذا الجدول أن " أ " و"ب" سوف يختاران حالة التبادل الحر، لكن الواقع يقدم نتائج عكسية تؤكد أن " أ " و"ب" لهما ميل باتجاه الحماية رغم ما تتضمنه من بعض المساوئ، فمثلا الدول المتقدمة وعلى رأسها تجمع "النافتا" بقيادة أمريكا، والإتحاد الأوروبي تزيد معدلات

[1] – B.GUILLOCHON&A.KAWECKI « Economie internationale », edit .DUNOD 2006 . P 123.

الحماية الفعالة فيها بشكل كبير أمام السلع الصينية، خصوصا في سلع الغزل والنسيج، والملبوسات والأقمشة والمنتجات الخشبية ، والجلد والسلع المطاطية .[1]

تبدو الحجج والتبريرات مقنعة وأن بعض السياسات الحمائية[2] قد ثبت أنها مفيدة إلى حد كبير في بعض الدول النامية –كما فعلته بعض إقتصاديات آسيا إتباع سياسة إحلال محل الواردات مرحليا حماية لصناعتها الناشئة – إلاّ أن الكثير منهم قد فشلوا في إحداث وتحقيق نتائجهم المرغوب فيها.

لا تكون علاقات الترابط بين الإقتصادات هيكلية فقط أو نابعة من عوامل خارجية، بل هي أيضا نتيجة لسياسات إقتصادية، يمكن أخذ هذه السياسات على أنها تنافس إستراتيجي وآثار خارجية للسياسات المتبعة. في هذا السياق النماذج التي تفترض وجود دولتين، إستراتيجية عدم التعاون تنتهي إلى توازنات من نوع (Nash) غير(أمثلية باريتو)، أما السياسات التعاونية تفترض إتفاقيات ضاغطة أو تكاليف باهظة، وعليه فإن النماذج التي تعتمد على أكثر من دولتين نتائجها أكثر تعارضا contrastés وهي متباعدة والتحالفات فيها تحدد موقع كل من القائد والتابع[3].

الكثير من النماذج والتجارب الإقليمية أثبتت أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل عامل للنمو على مستوى مناطق التبادل الحر [4]، باعتبار أن البلد العضو في المجموعة الإقليمية هو مستورد للرأسمال الأجنبي. منطقة "الآسيان" تترجم فاعلية السياسة الماكرو– إقتصادية تجاه الرأسمال الأجنبي الذي أعتبرته

---

[1]– ميشيل تودا رو(مترجم) التنمية الإقتصادية، المملكة العربية السعودية،دار المريخ 2006، ص 579.

[2]- قامت دول " الآسيان" بوضع قيود غير تعريفية على وارداتها الصناعية لحماية صناعتها الوطنية الأساسية، كما قامت بحظر استيراد العديد من السلع المناظرة للسلع المنتجة محليا، لمزيد من المعلومات، أنظر: عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري متعدد الأطراف (دكتوراه) جامعة حلوان القاهرة 2006، ص 356 .

[3] - Philippe. hugon , Economie Politique internationale et Mondialisation , ed economica, 1997,p 73.

[4]– فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 76.

بعض الدول الأعضاء[1] بمثابة عجلة النمو الرئيسية لصادراتها حيث مكّنها من تنويع قائمة صادراتها [2].

خامسا – سياسات الدعم والمساندة للإقليمية الجديدة:

1- تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي :

ترتكز السياسات التي تمارسها الإقليمية الجديدة مع بلدان التحول الإقتصادي على الدعم والمساندة باعتبارها الإطار العام لتوجهاتها (الإقليمية الجديدة) الإقتصادية والسياسية، وعليه فإن نجاح أي إستراتيجية للتنمية كما يروج لها، مرهون باستقرار الإقتصاد الكلي الذي يتطلب وسائل خارجية لتحقيقه تتمثل في سياسات الدعم المالي والمساندة للبرامج الإقتصادية والسياسية المقترحة من قبل القيادات الإقليمية المختلفة. ضمن هذا التصور التحليل أنصب على نوعين من الإستقرار، **الأول** ويشمل الإستقرار الداخلي والذي يهتم بمشكلتي التضخم والبطالة، و**الثاني** يشمل، الإستقرار الخارجي ويهتم باستقرار سعر الصرف وتكيف ميزان المدفوعات [3].

من هذا المنطلق، إتفاقات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بإمكانها أن تساعد في تشجيع إستقرار الإقتصاد الكلي عبر عدة طرق، فمثلا الدافع الرئيسي **للإتحاد**

---

[1]- على الرغم من أن البترول الخام يعتبر العمود الأساسي للصادرات الماليزية إلا أن إنفتاح أسواقها على الإستثمار الأجنبي كان أكثر أهمية ساهم في تنمية النمو جعل ماليزيا تنجح في تنويع أسواق صادراتها على إقليم "الآسيان" وعلى مستوى العالم، حيث تشكل دول "الآسيان " 29% من صادراتها، وتصدر 16% للإتحاد الأوروبي، وتتلقى الولايات المتحدة الأمريكية 15% من إجمالي الصادرات الماليزية، **لمزيد** من المعلومات أنظر سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005، ص 364.

[2]- سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، المرجع السابق، ص: 364.

[3]- عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 47.

النقدي في أوروبا كان ينبع من الحاجة إلى الترويج للسوق الواحد، وذلك من خلال إلغاء أوإبطال إحتمال المنافسة على تخفيض العملة، وكذلك العمل على إزالة كافة القيود الحدودية (الجمركية وغير الجمركية).

ومن أجل تأمين الإستقرار الإقتصادي الكلي للشركاء في التكتل عملت مجموعة " النافتا " بقيادة الولايات المتحدة على تبادل المعلومات والتعاون من أجل الدفاع عن إستقرار السياسات المالية والنقدية ومواجهة حالات عدم الإستقرار[1]، وعليه قامت الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار من صندوق تثبيت أسعار الصرف (أكبر مما قدمه صندوق النقد الدولي 17,8 مليار دولار لدعم عملية الإصلاح في المكسيك)، حيث أدى برنامج الإنقاذ السريع إلى دفع الأسواق المالية بعيدا عن الأزمة [2].

في نفس السياق قامت التجمعات **الأسيوية** بتأمين إستقرار إقتصادها الكلي عبر آليات مكنتها من وضع نظام للمعايير الخاصة برصد المعلومات عن أسواقها المالية والتزامات البنوك المركزية المرتبطة بها.

يفهم من هذا أن سياسات الدعم والمساندة التي تشترطها التجمعات الآسيوية، تتمثل في رفع مستوى الأداء والتحكم في أدوات السياسة المالية والنقدية واستقرارهما، واستخدام الضغط الشديد لمواجهة سياسات عدم الإستقرار، فعلى سبيل المثال، كان ترويض معدل التضخم شرطا لحصول " فيتنام " على عضوية تكتل " الآسيان " وتم ذلك من خلال الضغط الشديد في اتجاه تقييد على السياسة المالية تحت السيطرة [3].

---

[1]– عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 47.

[2]– إليانا كردوسو،ترجمة سمير كريم،أزمة المكسيك : دروس مستفادة للإ صلاح الإقتصادي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، مارس 1996، ص 3.

[3]– عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق،ص 47.

وإذا كانت نتائج الإستقرار الإقتصادي الكلي تختلف من حيث إستراتيجية النمو فيما بين هذه الدول، فقد كانت هناك سمات مشتركة يمكن ملاحظتها :

– قامت هذه الدول على مدى **فترة** الأداء الإقتصادي القوي بالإبقاء على سياسات مالية ونقدية تقييدية، استهدفت تحقيق معدلات تضخم منخفضة مما يوفر إطارا مواتيا للمدخرات والإستثمارات الخاصة التي ظلت مرتفعة.

– أن درجة الإنفتاح تفاوتت من دولة إلى أخرى – حيث مثلت " سنغافورة، وهون كونج " أكثر الإقتصاديات إنفتاحا إزاء كل من التجارة والإستثمار، بينما أبقت "كوريا وماليزيا " على القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك قيود القطاع المصرفي – إلا أن جميع هذه الإقتصاديات بصفة عامة كانت أكثر إنفتاحا بشكل واضح مقارنة بغيرها من الدول النامية.

وقد كانت هناك سياسات محددة لتنشيط الصادرات (مثل مناطق التصنيع بغرض التصدير، وفترات الإعفاء الضريبي، والدعم المباشر للصادرات) تدار بواسطة جهاز حكومي يتصف بالكفاءة وبارتفاع مستوى التدريب، كل هذا كان يتم دون أن ينال من الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي، أو دون أن يصاحبه إحداث إختلالات سعرية ، ضف إلى ذلك قامت تلك الدول – بشكل منسق– بتخصيص حصص مرتفعة من إنفاقها على التعليم بمراحله، مقارنة بالدول النامية الأخرى ذات نفس مستوى الدخل[1].

2– برامج الدعم الإقتصادية التي تمنحها الإقليمية الجديدة

ترتكز سياسات دعم البرامج الإقتصادية التي تتيحها الإقليمية الجديدة على إتفاقيات، تمنح من خلالها مساعدات مالية للدول النامية كي تمكنها من تحسين أدائها الإقتصادي وتصحيح سياستها الإقتصادية الكلية، علما أن هذه البرامج لا

[1]– نديم الحق،الأزمة الأسيوية، سلسلة أوراق عمل يصدرها المركز المصري للدراسات الإقتصادية،القاهرة جوان 1998،ص 16.

تقتصر على سياسات تجارية فحسب وإنما تمتد لتشمل مفهوم المساعدة الذي يمكن هذه البلدان من خلق شروط النمو.

أ- المزايا الممنوحة من الإتحاد الأوروبي :

قام الإتحاد الأوروبي بسلسلة من الإتفاقيات التفضيلية مع العديد من الدول بدءا من إتفاقية لومي 1975 مع دول إفريقية ودول الكاريبي والباسيفيك التي ضمت 46 دولة، حيث شملت على أكبر برنامج مساعدات فردية على مستوى العالم وقد تم تجديد هذه الإتفاقية في عام 1989 حيث زاد عدد الدول المستفيدة من برامج الدعم والمساندة من 46 إلى 70 دولة، علما أنه بالإضافة إلى التعاون الإقتصادي توجد مجموعة من الأدوات يعتمدها الإتحاد الأوروبي موضوعة على النحو التالي [1]:

- فتح أسواق الإتحاد الأوروبي أمام صادرات دول إتفاقية لومي، علما أن حوالي 99% من الصادرات السلعية لهذه الدول معفاة من الجمارك عند دخولها للأسواق الإتحاد الأوروبي.

- يرتب الإتفاق مساعدات مالية لهذه الدول وقد بلغ حجم المساعدات المقدمة لهذه الدول خلال الفترة 90 إلى 95 حوالي 12 بليون وحدة نقدية أوروبية يتكون 90% من هذه المساعدات من المنح والإعانات بينما 10% الباقية تمثل الإئتمان الممنوح لهذه الدول من خلال بنك الإستثمار الأوروبي.

لقد وفر هذا النوع من الإتفاقيات،إعفاءات تمثلت في إعفاء من القيود الجمركية ومن القيود الكمية لبعض المنتجات الزراعية وبعض المنتجات شبه المصنعة وبعض السلع المصنعة والموقعة مع دول جنوب المتوسط،تمت بموجب إتفاق

[1] - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001 ص ص168-180.

إطار كرسته إتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية في برشلونة عام 1995 والتي تستهدف في الأساس إلى[1] :

- إنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة تضم حوالي 40 دولة أوروبية ومتوسطية بين عام 2010 و2015.

- تعزيز الروابط السياسية الإقتصادية والأمنية والاجتماعية داخل المنطقة المتوسطية.

- إنشاء آليات مؤسسية لإجراء حوارات إقتصادية وسياسية.

- تقديم معونات على الدول المتوسطية وفقا لتطور أدائها.

وبناءا عليه، تم تقدير المساعدات المالية التي منحها الإتحاد الأوروبي لدول المتوسط بـ 4، 7 بليون وحدة نقدية أوروبية خلال الفترة 1995- 1999، بالإضافة إلى قروض بنك الإستثمار الأوروبي التي تم اقتراحها في قمة "كان " من قبل اللجنة الأوروبية والمقدرة بـ 5،16 مليار وحدة نقدية، تتجه هذه المساعدات إلى ترقية القطاعات الإقتصادية التي تعيش أوضاع حرجة [2].

إن البرامج الإقتصادية التي تم وضعها من قبل الإتحاد الأوروبي تهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية للمنطقة، حيث قامت بتأسيس برنامج " ميدا"، الذي يهدف إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل، وتحسين الخدمات الإجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المناطق الريفية والمدن، وإلى حماية البيئة في البلدان المشاركة. علما أن نسبة المدفوعات التي تم تقديمها للفترة 95- 99 بلغت 26% من قيمة الإلتزمات ، أي ما يعادل 790 مليون يورو. أما قيمة المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي للمنطقة العربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية)، عبر

---

[1] -عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص. ص 321، 322.

[2]- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2001، ص، ص 64- 68.

برنامج" ميدا(**1**)"[1] منذ بداية تنفيذه عام 1996 حتى عام 1999 بلغت 645 مليون يورو وظفت في مشاريع دعم الإصلاح الهيكلي، والتحول الإقتصادي، وتطوير القطاع الخاص، وكذا المشاريع الإقليمية.

وفي عام 2000 استمرت دول الإتحاد الأوروبي في تفعيل سياساتها الإقتصادية و ذلك من خلال زيادة قيمة المساعدات المالية المخصصة لهان حيث قامت بتخصيص مبلغ 5،35 مليار يورو عبر برنامج آخر اصطلح عليه ببرنامج ميدا (**2**) خاص بالفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2006، يركز أساسا على تحديث إقتصاديات البلدان المشاركة وزيادة مستوى التعاون الإقليمي في ما بينها بالإضافة إلى الأداء الإقتصادي والاحتفاظ بالتوازن الإجتماعي لدول المنطقة.[2]

ب- برامج الدعم التي تتيحها إتفاقية " النافتا "

لقد تميزت الإتفاقيات التي تتيحها" النافتا " على تفضيلات ذات ميزة عالية سمحت للدول المنخرطة فيها بالاستفادة من برامج لدعم سياساتها الإقتصادية، بالإضافة إلى جملة من الإعفاءات على صادراتها منها[3]:

- إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ.

---

[1] - يعتبر برنامج "ميدا" مقابلا لبرنامج "PHARE" الذي يوضع لصالح بلدان وسط و شرق أوروبا، حيث برنامج "ميدا" يشكل الإدراة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيد الشراكة الأورو- متوسطية، و يهدف إلى تقديم المساندة المالية و التقنية للإصلاح الهياكل الإجتماعية و الإقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية . وقد قام الإتحاد الأوروبي بتموين عدد من المشاريع في البلدان العربية و الإفريقية المشاركة في الشراكة الأورو- متوسطية عبر هذا البرنامج مثل برامج التعديل البنيوية و تطوير التنمية الريفية في المغرب (بقيمة 9 ملايين يورو)، برنامج دعم إصلاح التربية في تونس (بقيمة 40 مليون يورو) . لمزيد من المعلومات أنظر علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مركز الدراسات العربية ، ص: 220.

[2] - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مركز الدراسات العربية، ص ص 222 -225 .

[3]- عادل أحمد موسى ابراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 328.

– إزالة القيود المفروضة على الإستثمار.

– تحرير التجارة والخدمات.

– حماية حقوق الملكية الفكرية.

– إتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة، منها لجنة لحل المنازعات ومنع الإغراق.

التقديرات الفعلية لآثار هذا التكتل على التبادل التجاري البيني، ومنذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994، تشير إلى أن كندا والمكسيك تمكنتا من زيادة صادراتهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضاعفت حصة المكسيك من واردات السوق الأمريكية من 6،9% عام 93 إلى 11،6% عام 2002، كما تم خلق ما يقارب 2،3 مليون وظيفة في كندا بزيادة قدرها 17،5% من مستويات التوظف عند إقامة النافتا في سنة 1994 [1].

ج– برامج الدعم التي تتيحها التجمعات الأسيوية :

إن مفهوم الدعم لدى التجمعات الآسيوية لا يتوقف على مساعدات مالية تقدمها هذه الأخيرة للبلدان المشاركة كما هو الحال في منطقتي أمريكا وأوروبا، وإنما يقتضي منح فترات زمنية تقوم من خلالها الدول التي تعاني مشاكل إقتصادية من إزالة العوائق، علما أن هذه الآلية مكنت منطقة الآسيان من تحقيق بعض النتائج ، حيث سجلت التجارة نموا كبيرا بلغ 791،8 بليون دولار أمريكي في عام 2003 لتصبح رابع مجموعة تجارية بعد الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان، تأتي في المرتبة الأولى "سنغافورة " من ناحية مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 35 % تشكل نسبة الصادرات منها 32،5% من إجمالي صادرات المنطقة، وفي المرتبة الثانية " ماليزيا " بنسبة 22،8%،

[1] – عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 332.

علما أن دعم التعاون قائم على تحقيق إندماج أمتن يعمل على تضييق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء و يتضمن تحقيق الآتي [1]:

– تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والمالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الإقتصادية الكلية والمالية.

– إتباع إستراتيجية تضمن تسريع تحرير التجارة في الخدمات، وإقامة منطقة الآسيان للإستثمار بحلول عام 2010.

الخلاصة :

– الإقليمية الجديدة هي رؤية جديدة تدفع باتجاه التجديد والتنوع في الفكر الإقتصادي، فهي أسلوب يجمع بين مستويات مختلفة من النمو، إذ يتميّز طرحها بوجود " دولة المركز أو القائد"، يقدم الدول الصناعية على أنها دولة " قائد"، تعمل كسند لإصلاح السياسات الإقتصادية للدول الأقل تقدما.

– سياسات الدعم والمساندة التي تترجما الإقليمية الجديدة، تطرح مزايا و تفضيلات تجارية، لكن في نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص وتقسيم العمل، سوف تجعل البلدان النامية المنضوية تحت هذه الصيغة عبارة عن سوق تجارية لتصريف منتجات الدول الصناعية الممثلة في دولة " القائد"

المراجع بالعربية:

1– أحمد جلال وآخرون، الإندماج الإقتصادي العربي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة 2004.

2– أحمد جلال، الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 2005.

3– أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000.

[1]– عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص، ص: 355 – 359.

4- إليانا كردوس،(ترجمة سمير كريم)، أزمة المكسيك: دروس مستفادة للإصلاح الإقتصادي،المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 1996.
5- أكرم عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002
6- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات العربية، 1998.
7- جون هيدسون،(ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي)، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ، السعودية، الرياض 1998.
8- سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في للإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية،ط2005،2.
9- سوزان لي، أبجديات علم للإقتصاد، مركز الكتب الأردني، عمان 1988.
10- سعود البريكان وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي، الندوة الرابعة لصندوق النقد العربي، أبو ظبي 2005.
11- شيخ فتيحة، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والإقليمية، رسالة ماجيسيتير في العلوم السياسية والإعلام والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
12- عادل أحمد موسى، إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف(رسالة دكتوراه)، جامعة حلوان القاهرة 2006.
13- فوضيل رابح، التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي(دكتوراه دولة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.

14- محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام 1999.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Hudson.Mechal,Introduction : Arab intégration an overview 1999 ;the midle East dilemma center for contemporary Arab studies Georgetown universty.
2- Laskar.D,Accords Régionaux,Une Approche en terme de jeux coopératifs,Revue économique,N°03,1996.
3- Philipe Hugon,Economie Politique international et mondialisation,edit economica 1997.
4- Guillochon.B,et A.Kawecki,économie international , Dunod,2006.